اليه لا بتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه وانه لا باس به لتنزله منزلة منع
الغير سبب لو لم يخف التوهم بعضه قوله هذا جواب سؤال مقدر شاع هذا البناء في الشروح
حتى صار انه مجمعا عليه وانما حسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى
انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم للواحد
على بنية الجمع وانه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو
فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه
على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه
على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون
الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا منافي فالاولى ترك الكثير قوله لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية بناء على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه
منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يتوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع لتعليل
المحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية
وان كانت منافية للجمعية كالمنافاة الوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها
في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله
لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر
والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة رفع
رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير لسبب آخر
ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقل بل
وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق
لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه كلام القاموس
ولكن خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها

مؤنثة

[illegible]

مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنث لتانيث الضبع قلت تانيث احاد
المفرد فيه لا يستلزم تانيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال
التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير
الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية
فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم جنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى
قد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل لانه لا شرط له حتى يشترط به قوله
جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس افصى
تخلص من خير او شر كتفصى هذا كلامه وقد اشار بهذا التقرير الى وجه تقديم حضاجر
على سراويل وجه نظر وله وجهان اخران هما انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر
الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى قوله تغير بحسب موارد الاستعمال
وجعله في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا الابهام وصحته يتوقف على ثبوت
اختلاف النحاة فيه وهو ان الاشهر فيه قوله حمل على موازنه لانه الدخيل الدخيل الى
الجنس بمثل قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه يزيد
اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره
من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع
مطلقا فيلزم ان يكون في البرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلاهم
الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع هو على صيغة منتهى
الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لان اهليت الا كون الاسم على صيغة
منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية في
العجمية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة
بهذا الشرط وفاقا بما مقام التبيين قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة
ودل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي
او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن وحرم نجمي فهو يفتح كلا منهم هذا او قال

ويجعل العجمة

... غير منصرف ... لانه جمع في الاصل غير ... [illegible]